

مؤتمر "العالم العربي يتغير" يختتم أعماله في مصر بمشاركة عربية واسعة

الإسكندرية (مصر) - اختتم مؤتمر "العالم العربي يتغير" أعماله في فندق فلسطين بمدينة الإسكندرية وذلك بعد يومين من الجلسات المثمرة على مدار يومي (12-13) ديسمبر/كانون الأول 2011. وقد نظم المؤتمر من قبل مبادرة الإصلاح العربي ومكتبة الإسكندرية، لتناول وتحليل التطورات التي يشهدها العالم العربي.

وقد شارك في المؤتمر باحثون عرب من سوريا ومصر وتونس وليبيا والجزائر والسعودية والسودان واليمن والبحرين للحدوث حول مواقف القوى السياسية المختلفة من الثورات العربية وكيف يراها المهاجرون العرب، مستقبل التعددية في ظل الثورات، العلاقات المدنية العسكرية وأخيرا وليس آخرا دور الإعلام في الثورات العربية.



افتتح المؤتمر د.اسماعيل سراج الدين، رئيس مكتبة الإسكندرية، وبسمة قضماني، المدير التنفيذية لمبادرة الإصلاح العربي في حضور ضيفي المؤتمر الباحث السياسي الشاب ابراهيم الهضيبي والناشط السياسي جورج اسحق أحد مؤسسي حركة "كفاية" المصرية.

تحدث سراج الدين عن عملية وضع الدستور في دول الربيع العربي، مبيِّناً أن الدساتير العربية الجديدة يجب أن تحارب الجمود الفكري الذي

هيمن على الفكر الدستوري في الماضي، وأن تحمل الوطن العربي إلى آفاق المستقبل. وأضاف أن الفكر الدستوري بحاجة لتفكير خارج الصندوق المعروف، وعدم الاعتماد على أفكار الدساتير القديمة لوضع دستور جديد يحل إشكاليات الحاضر والمستقبل.

ودعا إلى إعادة التفكير في مفاهيم متعددة، مثل المواطنة وكيفية مشاركة المغتربين في سياسات أوطانهم التي هاجروا منها، والمجتمع المدني الذي أصبح طرفاً رئيسياً في صنع السياسات العامة. كما تطرق إلى أهمية تحديد مبادئ الإدارة المشتركة للموارد في الدساتير الجديدة، والتي يمكن في ضوءها حل عدد كبير من الإشكاليات، ومنها التعامل مع إشكالية مياه النيل بين مصر ودول حوض النيل.

من جانبها، أكدت بسمة قضماني على أهمية الانطلاق من مصطلح الإصلاح إلى مصطلح التغيير، مشددة على أن الشعوب العربية لن تقبل بعد الآن بالإصلاح بدلاً من التغيير، بعد التغيير الجذري الذي عاشته مصر وتونس.

وأوضحت أنه لا يمكن لأحد أن يضع رؤية لمسار التحول في الدول العربية، مشيرة إلى أن الشباب يحملون الرؤية في طريقة عملهم، إلا أن المجتمعات لازالت لا تعطيهم الثقة الكافية.



وتطرقت قزمانى إلى الثورة في سوريا، مشيرة إلى أن النقاش يدور حول الدور الدولي في الثورات وكيفية التعامل معه، مؤكدة أن الضغط الدولي، بكل تنوعه، له فائدة كبيرة طالما لم يفرض أجدات وطالما احتفظ الثوار بزمام المبادرة، لافتة إلى وجود بوادر لدى جامعة الدول العربية لتجديد دورها ولعب دور في ادارة الأزمات وإعادة الاستقرار. وقالت: "هذا دور محوري وكلما ازداد فاعلية، أضعف اللجوء لجهات أخرى خارج المنطقة العربية".

وأضافت أن الشعب السوري يحاول أن يتعلم من أخطاء الثورة التونسية والمصرية، وابتداع أشكال جديدة للتصعيد في ثورته السلمية.

أما إبراهيم الهضيبي فتحدث عن ظهور "النخبة الجديدة" في الثورة المصرية، والتي تحالف جزء منها مع الإدارة الحالية، وأدت إلى إفراز بعض ممارسات النظام القديم. وأشار إلى أن هذه الممارسات نتج عنها عدم احترام الشعب، وعدم الاهتمام بالفعل الشعبي، وعدم القدرة على التفكير المركب والتفكير في الحلول البسيطة، وعدم اختيار المعارك الصحيحة، وخط إشكاليات الماضي بالمستقبل.

وأكد أن الدستور الجديد يجب أن يركز على قضايا أساسية، كالاقتصاد والسياسة الخارجية وغيرها، وعدم الالتفات إلى الإشكاليات المصطنعة التي تركز عليها النخبة. وشدد على أهمية إفراز نخبة جديدة في المرحلة المقبلة، تخرج من الكيانات الوسيطة كالمحليات والنقابات وغيرها، والتي ستساهم في خلق قيادات جديدة وكيانات فاعلة في المجتمع. وقال: "المحليات لها أهمية كبيرة، وهي تضع السياسيين في معايشة يومية لمشكلات المواطنين"، ضاربا مثال برجب طيب أردوغان الذي أفرزته السياسة المحلية التركية بادئا بعمدة اسطنبول ليصل بعد ذلك إلى رئيس الحكومة.



وانتقد الهضيبي غياب الرؤية لدى من يعتبرون أنفسهم حركات سياسية من ائتلافات وحركات هدفها يقتصر على إسقاط النظام، مشيرا إلى أن القضية الآن في مصر ليست إجرائية حول أولوية الانتخابات أو الدستور بل القضية الرئيسية هي إخراج العسكر من الحكم الذين لا يملكون شرعية ديمقراطية، وبعد مخالفتهم للتعديلات الدستورية بتمديد العمل بقانون الطوارئ. وأضاف إن الثورة لم تصل للحكم بعد، لكن الجمع بين مساري الانتخابات والاعتصام هو ضروري رافضا الدعوة لمقاطعة الانتخابات تحت الحكم العسكري.

من جهته، أكد جورج اسحق أنه لا حوار مع من يطلق النار على شعبه. وقال إن أول مظاهرات لحركة "كفاية" قد بدأت في مثل هذا اليوم (12-12) عام 2004، مبيّناً أن حركة "كفاية" تمكنت من كسر ثقافة الخوف، واقتناص حق التظاهر وحق انتقاد رئيس الدولة. وأكد إسحاق أنه متفائل بمستقبل الثورة في مصر، مشدداً على أنه سينتج عنها مرحلة جديدة في تاريخ المصريين، موجها دعوة إلى المثقفين بالنزول إلى الشارع والتحدث مع الشعب بدلاً من التحدث في الغرف المغلقة. وفي الجلسة الأولى التي كان عنوانها "الثورات العربية إلى أين تتجه؟ تأملات في المسار"، تحدث أحمد الجمال نائب رئيس الحزب الناصري، عن وجود فجوة بين ممارسي السياسة والأساتذة والأكاديميين المعنيين بدراسة تحولات المجتمع. وأضاف إن التيار الإسلامي وليس الأقباط كان أول من استقوى بالخارج ممثلاً في دول الخليج.



أما الدكتورة آمال قرامي الباحثة التونسية فعرجت على الوضع التونسي قائلة إن حرية التعبير جديدة على المجتمع التونسي بدأت على مواقع التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" و"تويتر" وانتقلت من الفضاء الافتراضي للإعلام المسموع والمرئي الذي تحرر من مراقبة الذات ومن تبعية السلطة الرسمية وإن كان بدأ يكرس نوعاً جديداً من الولاءات.

وأشارت إلى التجربة التونسية في انشاء مؤسسات معنية بمساءلة ومحاسبة كل من له صلة بالفساد دون أن تدعو للتشفي أو القطيعة بل الانتقال لمرحلة العدالة الانتقالية، موضحة: "نحاسب أولاً ثم نتسامح".

وبالرغم من ذلك، فإن الثورة التونسية تنتكس، حسب تعبير قرامي، وتبتعد عن المسار الديمقراطي المراد بعد الخلاف حول مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمشاركة السياسية إذ أن كل تيار يفسرها بطريقته الخاصة محتكراً لنفسه تعبير "الشعب يريد".

وقالت الباحثة التونسية: "نحن في الفضاء البيئي، فالمسار التونسي يتخبط. لقد كسرنا ديكتاتوراً لكن ديكتاتوريات جديدة ظهرت".

وأضافت قرامي إن حزب النهضة دخل الانتخابات بورقة مدنية ثم انقلب عليها وظهرت تصريحات من قبيل إقامة "الخلافة السادسة" قبل أن يتم التراجع عنها بحجة أن الخطاب كان موجهاً لأتباع حزب النهضة فقط مما يدل على ازدواجية الخطاب، بحسب تعبيرها.

الجلسة الثانية كانت بعنوان "العلاقات المدنية العسكرية في الثورات العربية" وأدارها جميل مطر الكاتب الصحفي الذي بدأ الحديث مشيراً إلى أن الثقافة السياسية الإسلامية تقدر العسكر وأن الدولة العثمانية كرست ذلك وجعلت مزايا العسكر تفوق غيرهم. وقال مطر: "يجب أن نضع للجيش مكانة عليا في المجتمع وبعض العسكريين لما دخلوا الحياة المدنية تعاملوا مع المدنيين كطبقة أدنى يجب أن تؤمر فتطيع وكأن المدني خائب".

من جانبه، قال سلام الكواكبي، الباحث السوري ومدير الأبحاث بمبادرة الإصلاح العربي، إن الجيوش العربية استمدت شرعيتها بأشكال مختلفة منها التحرر الوطني مثل الجيش الجزائري، أو من التصدي والمقاومة للمشروع الصهيوني وهي جيوش دول الطوق بالأساس وأخيراً جيوش استمدت شرعيتها من إيديولوجيات معينة ثم انقلبت عليها مثل العراق.

وأضاف الكواكبي إن هناك فرق إيجابي لصالح الجيش التونسي عن الجيش المصري وهو أن الأول كان مبعدا ومهمشا من قبل السلطة الحاكمة التي يرأسها أحد أبناء الجيش وهو مدرك لخطر الانقلاب، لكن الجيش التونسي أخذ موقفا وطنيا شريفا حين رفض أن يستخدم كأداة قمع للمتظاهرين، بينما على الجانب الآخر، اختار الجيش المصري جانب الثوار حفاظا على مؤسسة أمنية عريقة ومنعا لأي انقسام بين طبقات الجيش، وإن كان لم يدعم أهدافهم.



وأوضح أن الجيش السوري مهمته الحالية هي الدفاع عن النظام وليس الدولة، مشيرا إلى أنه تم اضعافه لصالح التغول الأمني وسيطرة الأنموقراطية.

أما اللواء سامح سيف اليزل، الخبير الأمني و مدير

مركز الجمهورية للدراسات السياسية والأمنية، فنفى أي خلاف بين طبقات الجيش المصري أو حدوث انشقاق مؤكدا على تماسكه الداخلي. وقال إن الجيش المصري لم يكن يحمي مبارك بل هو الذي قال له ارحل، مضيفا "أرفض التخوين ولا بد من وجود أدلة دامغة على أي اتهامات".

وأشار إلى أن لا أحد من القوات المسلحة سيكون جزءا من النظام السياسي القادم وأنه بنهاية شهر يونيو القادم، تنتهي أي علاقة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بالسياسة. وتعليقا على وثيقة السلمي التي أريد لها أن تكون وثيقة فوق دستورية تعطي مزايا خاصة للجيش، برر اليزل ذلك بالقول إنها كانت ردا على ما أشيع عن نية البعض تخفيض معاشات ضباط القوات المسلحة حال وصولهم للسلطة، معتبرا أن المعاشات الحالية لا ترقى لمستوى تكريم من ضحوا بأرواحهم في سبيل الوطن. وعن "مستقبل التنوع في ظل الثورات العربية"، قال حيدر ابراهيم الباحث السوداني ومدير مركز الدراسات السودانية بالخرطوم، إن الاسلاميين لديهم مشكلة في التعامل مع الأقليات في السودان ، لافتا إلى أن الفشل في استيعاب ثقافة غير اسلامية أدى إلى انفصال السودان.

وأضاف: "ليست مشكلتي في اغلاق البارات بل مشكلتي في اغلاق العقول"، قائلا إن على الاسلاميين احترام الحريات الشخصية وتربية النشء على احترام المرأة أيا كان اختيارها في الملابس.

من جهته، قال القس أندريا زكي، نائب رئيس الطائفة الإنجيلية في مصر، إن الديمقراطية لا يمكن أن تمارس في مجتمع مقسم على أساس ديني، وذلك لأنها قائمة على وجود أغلبية وأقلية متحركة، لكن أن تكون هذه الأغلبية والأقلية استاتيكية ثابتة لا تتغير، فهذا هو ما يتخوف منه الأقباط.

وقال زكي: "ثورة يناير حررت أيضا الكنيسة المصرية لأنها جاءت بالعلمانيين المتعلمين لمائدة الحوار".

وفي الجلسة الأخيرة حول "حالة الإعلام في الثورات العربية"، قال علي الديري، الناقد البحريني، إن الإعلام البحريني في تغطيته لحركة 14 فبراير حوّل الاختلاف السياسي إلى التخوين، واعتبر كل شخص مختلف مع النظام شخص خائن وله أجندات خارجية، كما اعتمد الإعلام على صناعة الفبركات وتشويه التقارير والبيانات الدولية.

وأكد الديبري أن الإعلام البحريني تحول من التعدد إلى خدمة السلطة الواحدة، وأن الإعلام الرسمي أنزل عقابه على جميع الإعلاميين الذين ساندوا الحركة، من سجن وتعذيب وفصل، فوزارة الإعلام على سبيل المثال قامت بفصل 50 إعلاميًا من جهازها.



أما ياسر عبد العزيز، الخبير الإعلامي المصري، فتطرق إلى ما أسماه ظاهرة "أعلمة الثورة المصرية"، قائلاً إنه بدلاً من أن ينقل الإعلام المعلومات والحقائق وما يدور في الثورة، انتقلت الثورة إلى الإعلام وتحول عدد كبير من الوجود البارزة التي شاركت في الثورة إلى مقدمي برامج.

وأشار أيضاً إلى زيادة تأثير الإعلام الجديد الذي ينطوي في الكثير من الأحيان على الأكاذيب والشائعات، مشدداً على أن أنماط ملكية الإعلام في العالم العربي هي أحد أهم أسباب الأخطاء التي يقع فيها الإعلام العربي، فالتلفزيون المصري المملوك للدولة، على سبيل المثال، ارتكب جرائم كاملة أثناء الثورة لأنه ارتكز على خدمة الحكومة لا الشعب.



كامل الأوراق المقدمة والمداخلات في المؤتمر ستكون متاحة قريباً في كتاب خاص لدى مبادرة الإصلاح العربي ومكتبة الإسكندرية.

للإتصال بمبادرة الإصلاح العربي: contact@arab-reform.net

تمثل "مبادرة الإصلاح العربي" شبكة مراكز بحثية وسياسية عربية مستقلة، ومتشاركة مع نظيراتها من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. هدف المبادرة هو تعزيز القدرة البحثية العربية، لتتقدم ما تملكه هذه المنطقة من معرفة بالموضوع ولتطوير برنامج للإصلاح الديمقراطي في العالم العربي يتميز بالواقعية وبأصالة المنبث. وتهدف المبادرة كذلك إلى إنتاج مقترحات سياسية يمكنها المساعدة في تقدم الإصلاح في المنطقة.